المحور الخامس:

الميزانية العمومية

1. التعريف بالميزانية العامة
2. أهمية الميزانية العامة
3. مبادئ وقواعد الميزانية العامة
4. دورة الميزانية العامة

المحور الخامس: الميزانية العمومية Budget publique

تمهيد:

إذا كنا قد عرجنا في الحورين السابقين على دراسة النفقات والإيرادات العامة فإنه يفرض أن يستتبع ذلك تناول موضوع الميزانية العامة، على اعتبار أنّها تنظيم مالي يتقابل فيه كل من النفقات والإيرادات في برنامج

متكامل، يتمّ توجيهها لتحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية، حيث يتطلّب هذا البرنامج أن تقوم الدولة أولا ببيان أوجه نفقاتها لتلبية الاحتياجات العامة وممارسة مختلف أنشطتها، ثم تبحث في مختلف السبل لتحصيل إيراداتها لتغطية تلك النفقات، هذه الأمور يجب أن تكون في إطار قانوني يحدد في شكل برنامج لمدة سنة، يضمّ جانب النفقات العامة وجانب الإيرادات العامة يطلق عليه بـ «**الميزانية العامة**»، أما العمليات التي تتضمّن إجراءات توفير الأموال العامة اللازمة لتسيير المرافق والهيئات العامة للدولة، وحسن سير استخدامها بكفاءة اقتصادية ممكنة فإنّها تطلق على ما يسمى بـ «**الإدارة المالية العامة**».

فما هو تعريف الميزانية العامة؟ وما هي أهميتها على مختلف الأصعدة؟ ماهي المبادئ والقواعد التي تقوم عليها؟ وما المقصود بدورة الميزانية؟ وماهي مراحلها؟

1. التعريف بالميزانية العامة

يهدف تحديد تعريف مصطلح «**الميزانية العامة**» إلى تمييزها عن باقي الميزانيات الأخرى، كالميزانية التكميلية، وميزانيات الجماعات المحلية، والميزانية المستقلة والميزانية غير العادية.

استخدمت كلمة «ميزانية» في السابق بإنجلترا في ثورة عام 1688 ثم فرنسا بعد ثورة عام 1789[1]، وهي فكرة حديثة كانت تعني حقيبة نقود أو محفظة عامة، وكانت تستخدم لحفظ كشوف إيرادات الدولة ونفقاتها، وهذا التعبير استعمله الإنجليز لوصف الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير المالية عند ذهابه للبرلمان، إذ كانت تحفظ فيها كشوف احتياجات الحكومة من إنفاق وموارد مالية، كما استخدمت أيضا للتعبير عن المستندات التي تحفظ في هذه الحقيبة وهي تحوي الخطة المالية التي تعرض على الهيئة التشريعية للتصديق عليها، وبعدها شاع استخدامها كتعبير عن الذمة المالية للدولة، أي ما عليها وما لها من أموال، وهو مقصود ميزانية الدولة في المفهوم الحديث[2].

تمثل الميزانية العامة بيانات لتوقعات ما تنفقه وما تحصّله الحكومة من إيرادات خلال فترة زمنية تقدر بسنة، فتضبط هذا التوقّع قبل أن تعرضه على البرلمان، فتصبح بنود النفقات والإيرادات وما يتضمنان من مال في شكل برنامج عمل الدولة خلال الفترة الزمنية المحددة له، حيث تعكس سياستها في مختلف المجالات

[1] - محمد حلمي مراد، المرجع السابق، ص272.

[2] - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص66.

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[3]، على أن يصدر ذلك البرنامج في شكل وثيقة قانونية يُصادق عليها، وتسمى «**قانون المالية**».

إذن **فالميزانية العامة**: «***هي وثيقة تحتوي على بيان تعدادي مقارن لنفقات وإيرادات هيئة عامة خلال مدة مقبلة تقدر عادة بسنة. فهي تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل أو ترجمة لخطط الدولة المالية في تحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية***»[4].

نقوم بتفكيك هذا التعريف وتبيان أهم جوانب التعريف:

هي **بيان تعدادي**: لأن النفقات والإيرادات تظهر في شكل أرقام عددية مالية مقسمة إلى تقسيمات متناسقة في أبواب وفصول وبنود وغيرها من تقسيمات.

وهي **بيان تقديري**: لأنها توقع وتقدير واستشراف لما سيكون عليه الحال في المستقبل من نفقات الدولة وإيراداتها.

ثم أنها **بيان مقارن**: لأنها تشمل بيان النفقات من جهة والإيرادات من جهة أخرى، فيمكن بذلك معرفة ما إذا كانت الميزانية متوازنة، أي تساوي الإيرادات مع النفقات، أو إن بها فائضا أي تزيد إيراداتها عن نفقاتها، أو وأن بها عجزا حيث تزيد نفقاتها على إيراداتها[5].

وتكون مدة صلاحية الميزانية عادة بسنة مقبلة، تسمى سنة مالية، وتختار مدة سنة لكونها المدة المناسبة والكافية، فهي فترة كاملة الفصول فيما يتعلق بالإنفاق العام وتحصيل الجباية وباقي الإيرادات، فضلا عن كفاية وكفاءة وظيفة الرقابة خلال هذه المدة[6].

2. أهمية الميزانية العامة:

للميزانية أهميتها البالغة على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني؛

- **أهمية الميزانية العامة من الناحية السياسية:**

تعدّ الميزانية العامة أمر ضروريّ أيا كان شكل الحكم في البلاد، فلا يمكن أن تسير المصالح العامة سيرا منتظما بدونها، فهي وثيقة إدارية قانونية تبين فيها النفقات والإيرادات الاحتمالية للمستقبل[7]، وهي من الناحية

---

[3] - طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص102.

[4] - عبد الله جاب الله، المرجع السابق، ص66.

[5] - المرجع نفسه.

[6] - المرجع نفسه.

[7] - المرجع نفسه.

السياسية ذات أهمية كبيرة في الدول ذات النظم الديمقراطية، حيث يجيز نواب البرلمان للسلطة التنفيذية إنفاق المصروفات وتحصيل الإيرادات الواردة في الميزانية في كل عام، وهذه دلالة على إخضاع الحكومة للرقابة من قبل البرلمان، الذي يمكن أن يعارض، أو يعدّل في بنودها أو يوافق عليها، فضلا عن ذلك فإنّه مما يزيد من هذه الأهمية أنّ معظم الاحتجاجات والثورات والاضطرابات التي تحدث في مختلف الدول ترتبط أساسا بالأحوال المالية، وما يترتب على ذلك من زيادة المطالب من المواطنين بتوسيع أكثر لسلطته فيما يتعلق بالإشراف على المسائل المالية في النظام السياسي[8].

- **أهمية الميزانية العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية:**

لا تقلّ أهمية الميزانية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية عن الناحية السياسية، وتبرز هذه الأهمية عندما يكون دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بارزا أكثر، فبفضل الميزانية تقوم الدولة بتعديل توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية وتخفيف الهوة بين الطبقات وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، سواء عن طريق النفقات أو الإيرادات العمومية، كما تستطيع الدولة بفضل الموازنة في التأثير على الإنتاج الوطني، وعلى الاستهلاك الوطني، وعلى الطلب والعرض الكليين، ومن ثم المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني بعيدا عن الموجات التضخمية أو الانكماشية التي قد تعترض النشاط الاقتصادي[9].

لقد زادت هذه الأهمية ضمن هذين الجانبين في العصر الحديث، وأصبح دورها أكثر توسعا عما كان سائدا في السابق، ولم تعد الميزانية تقتصر على تنفيذ الأدوار التقليدية للدولة من حفظ للأمن والدفاع الوطني وتحقيق العدالة وسير الأمور الإدارية، بل أهدافها تجاوزت ذلك إلى ما هو أوسع وأعمق، فغدت تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل وتعبئة الموارد الاقتصادية[10] لتشمل مختلف مناحي الحياة العامة.

[8] - طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص107.

[9] - المرجع نفسه، ص ص107-108.

[10] - المرجع نفسه.